

١٢/٣٨ - مسألة جزر فوكلند ( مالفيناس ) (٣٣)

إن الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جزر فوكلند ( مالفيناس ) ،

وإدراكاً منها أن الإبقاء على الحالات الاستعمارية يتنافى مع

غاية السلم العالمي التي تنوخواها الأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٤٩/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩/٣٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ٥٠٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

وقد تلقت تقرير الأمين العام بشأن بعثته للمساعي الحميدة (٣٤) ،

وإذ تأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ ،

وإذ تدرك مصلحة المجتمع الدولي في أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية مفاوضاتها من أجل التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي وعادل للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلند ( مالفيناس ) ،

وإذ تضع في اعتبارها حدوث توقف فعلي للأعمال العدائية في جنوب الأطلسي وثبة الطرفين الواضحة في عدم استئنافها ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مراعاة الطرفين ، على النحو اللازم ، لمصالح سكان جزر فوكلند ( مالفيناس ) وفقاً لما حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٩/٣٧ ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ،

أو اللون أو العقيدة ، بحقوق متساوية كاملة سياسية وغير سياسية ويشترك بحرية في تقرير مصيره ،

وإذ تقتنع اقتناعاً راسخاً بأن تنفيذ هذه « المقترحات الدستورية » سوف يزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلاً السائدة في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ،

١ - تعلن أن ما يسمى « المقترحات الدستورية » يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الإطلاق ، وأن إنفاذ « الدستور » المقترح سيزيد حتماً من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله ؛

٢ - ترفض ما يسمى « المقترحات الدستورية » وجميع المناورات الماكراة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري ؛

٣ - ترفض كذلك كل ما يسمى « تسوية بالتفاوض » استناداً إلى الهياكل البانتوستانية أو « المقترحات الدستورية » ؛

٤ - تعلن رسمياً أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة ؛

٥ - تحث جميع الحكومات والمنظمات على اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ووفقاً لهذا القرار ، لمساعدة شعب جنوب افريقيا المقهور في كفاحه المشروع في سبيل مجتمع ديمقراطي غير عنصري ؛

٦ - ترجو من مجلس الأمن ، على سبيل الاستعجال ، أن ينظر في الآثار الخطيرة التي تترتب على ما يسمى « المقترحات الدستورية » وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، وفقاً للميثاق ، لتجنب تزايد خطورة التوتر والنزاع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله .

الجلسة العامة ٥٦

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

(٣٣) انظر أيضاً : الفرع الأول ، الحاشية ٦ والفرع العاشر - باء - ٥ ، المقرر ٤٠٥/٣٨ .

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قرارها ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والمتعلق بقبول جزر القمر في عضوية الأمم المتحدة والذي أكدت فيه من جديد ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل القمر المؤلف من جزر أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي ،

وإذ تشير كذلك إلى أنه ، وفقاً للاتفاقات التي عقدها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ جزر القمر وفرنسا والتي تتعلق بحصول جزر القمر على الاستقلال ، يجب النظر إلى نتائج الاستفتاء الذي أجرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ على أساس شامل وليس كل جزيرة على حدة ،

واقترعاً منها بأن إيجاد حل عادل ودائم لمسألة مايوت يكمن في احترام سيادة أرخبيل القمر ووحده وسلامته الإقليمية ،

وإذ تضع في اعتبارها الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط لإيجاد حل عادل لهذه المشكلة ،

وإذ تحيط علماً بالمباحثات الجارية بين حكومة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وحكومة الجمهورية الفرنسية ،

وإذ تحيط علماً أيضاً برغبة حكومة جزر القمر في تنشيط الحوار مع الحكومة الفرنسية بغية تسير عودة جزيرة مايوت القمرية ، على نحو عاجل ، إلى مجموعة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٣٥) ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات منظمة الوحدة الإفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة ،

١ - تؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ،

٢ - تدعو حكومة فرنسا إلى احترام التعهدات المبرمة عشية الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لتقرير مصير أرخبيل القمر ، وهي التعهدات التي تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ،

٣ - تدعو إلى أن تترجم إلى واقع ، الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية بأن يرى في أقرب وقت ممكن ، اعتماد حل عادل لمشكلة مايوت ؛

١ - تكرر طلبها إلى حكومتها الارجننتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر فوكلند ( مالفيناس ) ؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٩ (٣٤) ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يواصل مهمته المتجددة للمساعدة الحميدة قصد مساعدة الطرفين في بلوغ ما هو مطلوب في الفقرة ١ أعلاه ، مع اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون « مسألة جزر فوكلند ( مالفيناس ) » .

#### الجلسة العامة ٥٩

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

#### ١٣/٢٨ - مسألة جزيرة مايوت القمرية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها السابقة ، وبخاصة القرارات ٣١٦١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٩١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٤/٣١ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، و ٧/٣٢ المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٦٩/٣٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٤٣/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ١٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٦٥/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، التي أكدت فيها بوجه خاص وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ،